العدد (4105) السنة الخامسة عشرة - الاثنين (8) كانون الثاني 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

الكتل السياسيّة تنتظر اجتماعاً مع رئيس الوزراء لحسم مماطلة البرلمان

تعديل على قانون الانتخابات يمنع إعادة العدّ خارج مراكز الاقتراع

■ تواضع الإقبال يدفع المفوضيّة لتمديد فترة تسجيل التحالفات

□ بغداد/محمد صباح

تنتظر كتل البرلمان اجتماعاً حاسماً مع رئيس الوزراء لحسم موعد إجراء الانتخابات الذي تماطل رئاسة مجلس النواب في تأكيده. إذ تؤكد الكتل عدم وجود اتفاق حول الموعد الذي حددته الحكومة.

وبالاضافة الى المطبات السياسية التي تواجه الانتخابات، تتحدث اللجنة القانونية عن مطبات فنية تستوجب حسمها سريعا.

وإلى جانب الخلاف المتواصل بشأن موعد إجراء الانتخابات، يبرز خلاف بين الكتل حول تعديلات قانوني الانتخابات، إذ تطالب الكتل بإجراء عملية واحدة للعد والفرز في المراكز الانتخابية لمنع التزوير.

وفي ظل اعتماد"الاقتراع الإلكتروني"، ترى اللجنة القانونية انتفاء حاجة المفوضية لخمسة أشهر لإجراء الانتخابات.

ومنذ أشهر يحاول مجلس النواب الاتفاق على صيغة موحدة من شأنها تسريع إقرار قانوني الانتخابات البرلمانية والمحلية. لكن الخلافات تحول دون ذلك، فقد انقسمت الكتل بين فريقين، الاول يدعو الى تأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر، وبين من يسعى لإجرائها بحسب التوقيات التي أعلنتها الحكومة.

وفاتحت مفوضية الانتخابات، في تشرين الثاني الماضي، رئاسة مجلس النواب للتعجيل بتشريع قانوني انتخابات مجالس المحافظات والبرلمان في مدة لا تتجاوز منتصف شهر كانون الأول الماضي، محذرة من أنّ تأخير تشريعهما سيدفعها للعمل وفق القانونين النافذين.

ويقول النائب أمين بكر، عضو اللجنة القانونية، لـ(المدى) امس"هناك إشكاليات قانونية وسياسية وفنية عديدة تواجه تمرير قانون انتخابات مجلس النواب إضافة إلى المشاكل والتحديات التي تعيق عمل مفوضية الانتخابات المتمثلة بتأخر إقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٨".

ويوضح عضو اللجنة القانونية أبرز الخلافات التي تعرقل تشريع قوانين الانتخابات بالقول"الإشكاليات بين الكتل البرلمانية تدور على مواعيد الانتخابات وإمكانية إجراء الاقتراع في المحافظات الغربية".

وكانت مفوضية الانتخابات قد وجهت كتاباً إلى مجلس النواب دعته فيه الى المصادقة على مواعيد الانتخابات التي أقرتها الحكومة.

كما دعت المفوضية البرلمان الى تمرير التعديلات المقترحة على قوانين الانتخابات.

ويؤكد النائب أمين بكر"لا وجود لأية مواعيد محددة أو مقترحة من قبل الكتل البرلمانية لإجراء الانتخابات النيابية"، مشيراً الى"وجود كتل برلمانية تريد تأجيل الانتخابات لفترة ستة أشهر وهناك من يريد فترة التأجيل لأكثر من ذلك".

ويتابع عضو اللجنة القانونية"هناك فريق ثالث يسعى بقوة لإجراء الانتخابات البرلمانية في مواعيدها المحددة التي حددتها الحكومة في النصف الأول من أيار المقبل".

وستعقد اللجنة القانونية أول اجتماعاتها في الفصل التشريعي الجديد اليوم الإثنين لمناقشة المقترحات والتعديلات التي تقدمت بها الكتل والنواب على مسودة قانون انتخابات مجلس النواب النافذ.

وفي السياق ذاته، تقول عضو اللجنة القانونية زينب السهلاني لـ(المدى) إن"جلسة استضافة مفوضية الانتخابات، التي جرت الخميس الماضي، تركزت على تعديل العد والفرز في مواد القانون النافذ، على أن تجرى لمرة واحدة في العد والفرز الأولي الذي يحصل في المحطات الانتخابية".

وأشارت السهلاني الى ان"عمليات التزوير والتلاعب في الانتخابات السابقة حدثت عند نقل صناديق الاقتراع من مراكز الانتخاب إلى مركز تجميع الصناديق، التي تخضع لسيطرة بعض الأحزاب، فيتم تغيير الصناديق والتلاعب بالنتائج ومن ثم المطالبة بإعادة العد والفرز". وأكدت ان"التعديلات الجديدة ستحصر عملية العد والفرز إلكترونياً لمرة واحدة داخل المركز الانتخابي".

وتضيف عضو اللجنة القانونية"من بين النقاط الخلافية بين الكتل البرلمانية، التي تعيق تمرير قانون الانتخابات، هو الخلاف حول النظام الانتخابي وآلية احتساب المقاعد"، مشيرا الى"وجود خلافات أخرى حول مواعيد إجراء الانتخابات لوجود كتل تطالب بذلك".

وكانت (المدى) قد كشفت في ٢٤ كانون الاول الماضي عن سيناريو تداولته الأطراف السياسية وطرحته إحدى الكتل للخروج من أزمة الانتخابات، يتضمن تأخير الاقتراع لخمسة أشهر، بدلا من موعد أيار المقبل التي صادقت عليه الحكومة.

ويحدد الدستور العراقي في (المادة ٦٥ / أولا)، ولاية مجلس النواب بأن تكون مدة الدورة الانتخابية لمجلس النواب أربع سنوات تقويمية، تبدأ بأول جلسة له، وتنتهي بنهاية السنة الرابعة.

وتتفق السهلاني مع زميلها أمين بكر، إذ تؤكد أن"لا مواعيد مقترحة من قبل الكتل البرلمانية لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة".

واتفقت الكتل البرلمانية مؤخراً على عقد اجتماع حاسم لها مع رئيس الوزراء حيدر العبادي الأسبوع المقبل، في محاولة لإقناعه بسيناريو التأجيل، ومناقشة إمكانية إرسال طلب للبرلمان لإعلان حالة الطوارئ.

واستضاف مجلس النواب مفوضية الانتخابات في جلسة الخميس الماضي، واستمع إلى أهم المعوقات التي تواجه إجراء الانتخابات وكذلك المواعيد التي ستتغير بحسب رغبة بعض الكتل التي تطالب بالتأجيل.

وأرسلت مفوضية الانتخابات إلى اللجنة القانونية تعديلات مقترحة على قانون الانتخابات من أجل إدخالها على قانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ النافذ.

ويؤكد قاسم العبودي، نائب رئيس اللجنة القانونية، أن لجنته"ستضمّن كل المقترحات التي وصلت من المفوضية والكتل البرلمانية في مسودة القانون النافذ من أجل تمريرها في أقرب وقت ممكن".

وأضاف العبودي، في تصريح لـ(المدى) أمس،"هناك خلافات بين الكتل على مواعيد إجراء الانتخابات وتضمينها في قانون الانتخابات". وأردف"لا نعرف أن مفوضية الانتخابات تحتاج إلى خمسة أشهر لإجراء الانتخابات بعد اتباعها للإجراءات تقنية جديدة في الانتخابات".

في غضون ذلك، أعلنت مفوضية الانتخابات، أمس، تمديد مدة تسجيل التحالفات الانتخابية لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس الموافق ١١ /١/ ٢٠١٨.

ويعزى تمديد فترة تسجيل التحالفات الى تواضع الإقبال، إذ أعلن مسؤول بارز في المفوضية، أمس، تسجيل ١٢ تحالفاً فقط من أصل ٢٠٤ أحزاب تم تسجيلها.

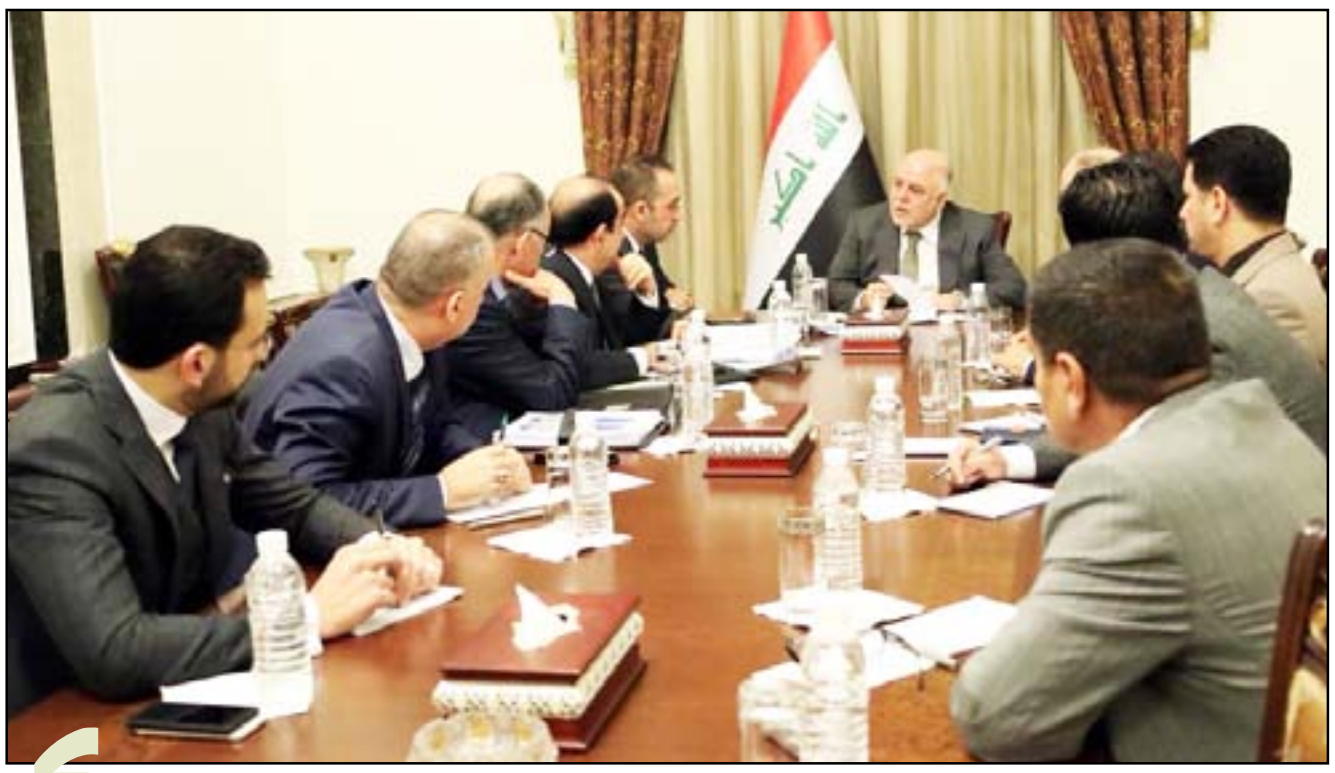

اجتماع العبادي مع اعضاء مفوضية الانتخابات الاسبوع الماضي

رئيس البرلمان: ملتزمون بإجراء الانتخابات في موعدها

بغداد / المدى

أكد رئيس البرلمان سليم الجبوري أن مجلس النواب يعمل على تعديل قانون الانتخابات وتهيئة الإجراءات الضرورية كافة من اجل إقامة الانتخابات ضمن توقيتاتها الدستورية.

وقال مكتب الجبوري، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن الأخير"استقبل الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق يان كوبيتشن"، لافتاً الى أن"اللقاء استعرض آخر مستجدات الوضع السياسي والامني والإنساني".

وشدد رئيس مجلس النواب على"ضرورة استمرار الدعم الدولي للعراق لا سيما إغاثة النازحين والعمل على إعادة إعمار المناطق المحررة وإعادة نازحيها بأسرع وقت ممكن"، مشيراً الى أن"العراق يتطلع الى دور أكبر من قبل الأمم المتحدة لدعم إعمار المدن المتضررة نتيجة العمليات الإرهابية التي تعرضت إليها اثناء سيطرة تنظيم داعش الإرهابي".

وأكد الجبوري ان"مجلس النواب يعمل على تعديل قانون الانتخابات وتهيئة جميع الاجراءات الضرورية من أجل إقامة الانتخابات ضمن توقيتاتها الدستورية بما يضمن حقوق الجميع".

من جانبه، أكد كوبيتشن أن"الامم المتحدة وبمساعدة المنظمات الدولية تسعى الى تقديم كل سبل العون والإغاثة للنازحين والعمل على إعادتهم لمناطقهم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة".

العبادي: هناك محاولات للإيقاع بين الجيش والحشد

بغداد / المدى

جدّد رئيس الوزراء حيدر العبادي، أمس، التزامه بنقل الصلاحيات الى المحافظات خلال زيارة أجراها الى مدينة النجف والتقى خلالها نواباً وأعضاء مجلس المحافظة.

وأشار رئيس الوزراء الى محاولات لخلق حالة من التقاطع والصدام بين الجيش والحشد الشعبي، مؤكداً أن"تلك المساعي قد فشلت". وكان رئيس الوزراء قد وصل صباح أمس الأحد، الى مدينة النجف لحضور احتفالية أقيمت بمناسبة النصر على تنظيم داعش.

وذكر بيان لمكتب رئيس الوزراء، اطلعت عليه (المدى) أن الاخير"عقد اجتماعاً مع نواب ومحافظ وأعضاء مجلس محافظة النجف، وجرت خلال الاجتماع مناقشة واقع المحافظة والسبل الكفيلة للارتقاء بواقعها الخدمي والعمراني".

وطرح نواب ومحافظ وأعضاء مجلس المحافظة مجموعة"العقبات التي تقف حائلا أمام تنفيذ العديد من المشاريع التي تخدم المواطن النجفي في مجالات الامن و الخدمات و الصحة و المياه و الزراعة و الاستثمار ومحاربة الفساد والقطاعات الاخرى".

وأكد العبادي، بحسب البيان،"أهمية تقديم الخدمات لأبناء النجف والارتقاء بها، وأن يبذل المسؤولون في النجف الأشرف أقصى جهد لخدمة المحافظة والارتقاء بها"، مشيرا الى انه"برغم الازمة المالية وضعف الايرادات حققنا الانتصارات وتم السير بالإصلاح". وجدد"التزامه بنقل الصلاحيات الى المحافظات".

وفي وقت لاحق، أكد العبادي، في كلمة ألقاها خلال حضوره احتفالاً بمناسبة إعلان النصر، ان"الحكومة لن تتمكن من تقديم الخدمات بوجود الفاسدين".

وشدد رئيس الوزراء بالقول"لا ينبغي أن ننسى تضحيات العراقيين ونستفيد من هذا الدرس القاسي، ويجب أن نبدأ الإعمار والبناء، كما يجب أن تكون مسؤولية المسؤول خدمة الناس"، مشيرا الى أن"الحرب استنزفت الكثير من ميزانية البلد".

وأضاف العبادي"انتصرنا على محاولات الانفصال وتعاملنا مع العراقيين بنفس الدرجة ولا نفرق بينهم، ويجب على المسؤولين التعامل مع العراقيين هكذا، لاسيما أن إنصاف الجميع أساس النجاح والانتصار".

وفي جانب آخر من كلمته شدد رئيس الوزراء بالقول"لا ينبغي أن نفرق بين صنوف القوات الأمنية، فالبعض حاول أن يثير الجيش ضد الحشد ولكنهم فشلوا، فهذه كلها قوات نظامية وتأتمر بأمر القيادة العامة للقوات المسلحة".

واستدرك بالقول"اليوم حققنا النصر ولا ينبغي أن ننسى تضحيات العراقيين ونستفيد من هذا الدرس القاسي، ويجب أن نبدأ الاعمار والبناء"، مؤكدا أن"البعض يطالب بتوفير الخدمات فورا إلا أنه لن نتمكن من تقديمها بوجود الفاسدين".

إقليم كردستان ينفي صلته بالتظاهرات الإيرانيّة

بغداد / المدى

وصف رئيس حكومة إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، أمس، اتهامات طهران بتورط الإقليم في التظاهرات الاخيرة التي شهدتها أيران بأنه"ادعاء كوميدي"، مؤكداً أن التظاهرات الإيرانية شأن داخلي.

وقال رئيس حكومة الاقليم، خلال مؤتمر صحفي عقده في السليمانية وتابعته (المدى) امس، ان"التفكير بدور مفترض في التظاهرات الايرانية الاخيرة هو تفكير كوميدي وهزلي أساساً ومضحك"، مؤكداً"أننا لسنا ضالعين بمشاكل إيران وأن الجمهورية الإسلامية هي جارة عزيزة علينا".

وأضاف بارزاني ان"الإقليم يتمنى على الدوام ان تكون لديه علاقات سليمة وإيجابية مع ايران"، مشيرا الى ان"سياسة كردستان واضحة في هذا الجانب انه لن يصبح عامل شر ومشاكل في المنطقة وإنما هو عامل خير على الدوام"

ووصف رئيس حكومة إقليم كردستان ما تشهده بعض المحافظات الايرانية من تظاهرات بانه"شأن داخلي"، معرباً عن امله ان"تحل المشاكل فيها".

وفي وقت سابق، أبدت حكومة إقليم كردستان رفضها للاتهامات التي وجهها أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام الايراني محسن رضائي بشأن ضلوع الاقليم في حركة التظاهرات التي تشهدها ايران منذ ثمانية ايام.

وقال سفين دزيي، المتحدث باسم حكومة كردستان، إن"موقع تسنيم الإيراني نقل على لسان الأمين العام لمجلس تشخيص مصلحة إيران محسن رضائي اتهم إقليم كردستان بإدارة التظاهرات الإيرانية من أربيل"، معتبرا أن"تلك الاتهامات لا اساس لها".

واضاف دزيي، في بيان اطلعت عليه (المدى)،"نحن نرفض هذه التهم بأي شكل من الأشكال ولا تمت للحقيقة بأي صلة"، مشددا على أن"إقليم كردستان أثبت عمليا بأنه دائما عامل لأمن واستقرار في المنطقة".

وأكد المتحدث الحكومي ان"إقليم كردستان لم ولن يسمح بأن يكون سبباً بإثارة المشاكل في دول الجوار"، مبدياً رغبة إقليم كردستان الدائمة مع دول الجوار والعالم بـ"إقامة علاقات صداقة على أسس الاحترام والمصالح المشتركة"، محذراً ان"هذه التصريحات لا تخدم علاقات الجيرة بين الإقليم والجمهورية الإسلامية".

وكان أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام محسن رضائي اتهم، يوم السبت، اربيل باحتضانها اجتماعا قبل عدة اشهر، حضره مدير العمليات الخاصة بوكالة المخابرات الامريكية CIA، وهاني طلفاح شقيق زوجة صدام، ومدير مكتب قصي صدام، وممثل عن السعودية. وحدد الاجتماع النصف الثاني من كانون الاول كموعد لبدء العمليات في إيران من خلال استخدام الفضاء الالكتروني (مواقع الانترنت) بهدف إسقاط النظام.

وتشهد عدد من المدن الايرانية تظاهرات بدأت قبل نحو ثمانية ايام في مدينة مشهد، احتجاجاً على سياسية النظام الايراني وارتفاع نسب البطالة وغلاء الاسعار.

الجبوري: سيتمّ رفع الحصانة عن نواب مطلوبين للقضاء

الخلاف حول الموازنة يخلّ بنصاب ثاني جلسة للبرلمان

بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس النواب، أمس الأحد، أن البرلمان يعتزم إصدار قرار برفع الحصانة عن نواب رفعت بحقهم دعاوى قضائية. وكانت مصادر قد تحدثت لـ(المدى)، في أيار الماضي، عن قائمة بأسماء ١٦ نائباً يطالب القضاء برفع الحصانة عنهم لوجود دعاوى بتهم التشهير والسب والقذف. وتضم القائمة أيضا مطلوبين بتهم هدر المال العام والإرهاب. وتتكون القائمة من ١٢ نائبا شيعياً، و٤ نواب سنّة، ويواجه بعض النواب أكثر من دعوى قضائية.

وفي سياق جلسة أمس، علق الجبوري على استقالة النائب مطشر السامرائي التي أثارت حفيظة بعض النواب الذين اتهموه ببيع مقعده البرلماني.

وشهدت جلسة أمس، مشادة كلامية بين رئيس مجلس النواب وبعض أعضاء كتلة الأحرار حول قانونية استقالة النائب السامرائي.

وعقد البرلمان أمس، جلسته برئاسة سليم الجبوري وبحضور ١٩٥ نائبا، وصوّت على قرارين نيابيين، وقرر إبقاء جلسته مفتوحة على أن يتم استئنافها اليوم الإثنين.

وقال رئيس مجلس النواب، بحسب بيان تلقته (المدى) أمس، إن"في النية إصدار قرار برفع الحصانة عن كل من وردت أسماؤهم بكتب من مجلس القضاء الأعلى للذهاب الى القضاء لحسم القضايا"، مشددا على ان"مجلس النواب لن يسمح بحماية أي شخص".

وتنص المادة (٢٠ /ثانيا) من النظام الداخلي لمجلس النواب على"عدم جواز إلقاء القبض على العضو خلال مدة الفصل التشريعي إلا إذا كان متهماً بجناية، وبموافقة الأغلبية المطلقة على رفع الحصانة عنه، أو إذا ضبط متلبساً بالجرم المشهود في جناية".

كما تنص المادة (٢٠/ ثالثا) على"عدم جواز إلقاء القبض على العضو خارج مدة الفصل التشريعي إلا إذا كان متهما بجناية، وبموافقة رئيس مجلس النواب على رفع الحصانة عنه، أو إذا ضبط متلبساً بالجرم المشهود في جناية".

وبشأن الجدل الذي أثارته استقالة النائب مطشر السامرائي، قال الجبوري إن"القانون أعطى الحق لأي نائب إذا شاء بتقديم الاستقالة، وهذا ما جرى مع النائب مطشر السامرائي الذي تقدم بالاستقالة لأسباب مرضية".

وأضاف رئيس مجلس النواب ان"البديل عن النائب المستقيل أمر تحدده مفوضية الانتخابات بناءً على كتب رسمية بهذا الخصوص حيث تم تقديم طلب من السيد عمار السامرائي الذي أشار الى أن أعلى الخاسرين من الكتلة التي يترأسها هو السيد مثنى السامرائي، كما تم تسلم طلب من السيد أسامة النجيفي بأن أعلى الخاسرين من الكتلة التي يترأسها هو السيد جاسم ممتاز جاسم بدلا من النائب المستقيل، وأحيلت الطلبات إلى مفوضية الانتخابات واللجنة القانونية".

وأوضح رئيس البرلمان أن"مفوضية الانتخابات أكدت أن أعلى الخاسرين ضمن الكتلة والكيان هو السيد مثني عبد الصمد"، مشيراً الى تسلمه"طلبا من النائب رياض غالي بخصوص المرشحين الاثنين ولإحالة الموضوع الى اللجنة القانونية لبحث الاستقالة والبديل". وأضاف"تمت إحالة الطلب وتسليمه باليد الى اللجنة القانونية التي بينت عدم وجود مانع قانوني أو دستوري بتقديم استقالة عضو مجلس النواب وكون البديل من نفس الكيان والمحافظة وأعلى الخاسرين ولايوجد مانع قانوني من استبدال السيد مثنى السامرائي بالنائب المستقيل مطشر السامرائي"، مؤكدا انه"لا سبيل إلا تطبيق القانون ومن يعترض عليه اللجوء الى القضاء بالسياقات المعروفة".

وفي سياق آخر، قال رئيس مجلس النواب إن"وضع مشروع قانون الموازنة على جدول الأعمال يدفع ببعض الكتل النيابية الى عدم دخول الجلسة مما يؤدي الى عدم اكتمال النصاب القانوني"، لافتا الى"وجود نقاش بشأن الموازنة المالية مع الحكومة التي أشارت الى إمكانية إجراء تعديلات على مشروع القانون".

ودعا الجبوري اللجنتين المالية والاقتصادية الى"إنجاز المشاورات الخاصة بالموازنة لغرض إدراج مشروع القانون على جدول الاعمال".

وفي السياق ذاته، قال الجبوري إن"البرلمان سيعرض مسألة القناعة من عدمها بشأن أجوبة وزير الاتصالات في جلسة يوم الاحد المقبل على أن يتم في جلسة يوم الإثنين المقبل تحديد موعد لاستجواب السيد وزير الكهرباء فضلا عن تحديد جدول زمني لكل طلبات الاستجوابات المقدمة".

وكان مجلس النواب قد استجوب وزير الاتصالات حسن الراشد بناء على طلب النائبة هدى سجاد، أواخر شهر كانون الأول الماضي.

وفي سياق متصل، أنهى مجلس النواب قراءة ومناقشة مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.

وتعليقاً على ذلك، طالب النائب إبراهيم بحر العلوم، بحسب بيان الدائرة الإعلامية، بـ"تشديد الإجراءات التي تلزم الحكومة بتطبيق القرارات المتخذة من قبل مجلس النواب".

كما أكمل المجلس قراءة تقرير ومناقشة مشروع قانون حقوق التركمان المقدم من لجنة حقوق الإنسان. وأنجز البرلمان قراءة تقرير ومناقشة مقترح قانون سامراء عاصمة الثقافة الإسلامية المقدم من لجنتي السياحة والآثار والقانونية.

وباشر مجلس النواب القراءة الاولى لمشروع قانون هيئة الإعلام والاتصالات، المقدم من لجنتي الخدمات والإعمار والثقافة والإعلام على أن يتم استكمال قراءته في جلسة مقبلة".